الضغوط البيعية شملت العديد من الأسهم المدرجة

«بيان»: الأداء المتذبذب يسيطر على سوق الكويت

قال التقرير الأسبوعي لشركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تداولات الأسبوع الماضي مسجلا خسائر متباينة لمؤشراته الثلاثة، وسط استمرار الأداء المتذبذب الذي يسيطر منذ فترة على السوق، والذي سجل خسائره على إثر الضغوط البيعية التي شملت العديد من الأسهم المدرجة، سواء القيادية منها أو الصغيرة، كما تأثر أيضا باستمرار نشاط عمليات المضاربة السريعة التي تتركز على الأسهم الصغيرة بشكل خاص، ولاسيما في قطاعي العقار والخدمات المالية.

ولفت التقرير أن عمليات المضاربة باتت هي السمة التي تميز تداولات السوق حاليا في ظل غياب ملحوظ للطابع الاستثماري، حيث تنشط هذه العمليات على الأسهم الصغيرة بشكل خاص، وسط هدوء التعاملات على الأسهم القيادية، الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة واضحة بين أداء المؤشر السعري ونظيريه الوزني وكويت 15 منذ بداية العام، حيث وصلت نسبة نمو المؤشر السعري على المستوى السنوي إلى 32.83 في المئة، في حين بلغت نسبة ارتفاع المؤشر الوزني 8.59 في المئة، فيما سجل مؤشر كويت 15 نموا نسبته 4.13 في المئة منذ نهاية العام الماضي.

واضاف: لعل ضعف الأداء التشغيلي للكثير من الشركات المدرجة هو أحد أهم الأسباب التي أدت إلى نشاط الأداء المضاربي في السوق على حساب عمليات الشراء الاستثمارية التي كانت تميز أداءه في السنوات الماضية، حيث تعاني معظم هذه الشركات منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية من قلة الفرص الاستثمارية، وهو ما جاء نتيجة بطء الحكومة في معالجة تأثيرات هذه الأزمة، مما انعكس سلبا على إيرادات الشركات وتسجيل الكثير منها لخسائر في السنوات الأخيرة، ومن ثم انخفاض أسعار أسهمها في السوق بشكل ملحوظ، لذا فمن المأمول أن تسرع الحكومة في تنفيذ وعودها بشأن معالجة أوضاع الاقتصاد المحلي ودعم القطاع الخاص وتنشيط عجلة التنمية في البلاد من خلال إنجاز مشاريع تنموية كبرى تساهم في تحسين البيئة الاقتصادية، مما ينعكس إيجابا على الشركات المحلية وأداء سوق الكويت للأوراق المالية ويمكنه من القيام بدوره المفترض في خدمة الاقتصاد الوطني وتنميته.

وفي هذا السياق، تم خلال الأسبوع الماضي إجراء المزاد الخاص على نسبة 26 في المئة من رأسمال مشروع شركة مستشفيات الضمان الصحي البالغ قيمته 230 مليون دينار، حيث فازت إحدى الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بهذا المزاد، وهي شركة «عربي القابضة»، وذلك بعد أن تقدمت بأعلى عرض عند 66.7 مليون دينار. وقد صرح رئيس اللجنة التأسيسية للمشروع بأن الإقبال على المشروع يظهر عودة التفاؤل في الاقتصاد ودخول القطاع الخاص في المشاريع التنموية العملاقة وقناعته بها، متوقعا أن تستغرق عملية التأسيس واكتتاب المواطنين بنسبة 50 في المئة من رأس المال والحكومة بنسبة 24 في المئة نحو ستة أشهر، بينما توقع أن يبدأ نشاط الشركة في غضون سنة مقبلة.

ويعد إنجاز مزايدة مشروع شركة مستشفيات الضمان الصحي، التي تعتبر باكورة شركات خطة التنمية بالمشاركة مع القطاع الخاص، أمرا إيجابيا، حيث طال انتظار هذه المزايدة التي طرحت في السابق مرتين وتم تأجيلها نتيجة عزوف القطاع الخاص عن الدخول فيها بسبب جدواها الاقتصادية غير المشجعة، وقد أعادت الهيئة العامة للاستثمار طرح المشروع مرة أخرى ولكن بعد تعديل بعض الشروط، وتعد أبرز التغييرات هي تصغير حجم المشروع، بحيث أصبح مطلوبا من المستثمر الاستراتيجي، الذي يمثل القطاع الخاص، بناء 3 مستشفيات تستوعب 700 سرير بعد أن كانت سابقا 1600 سرير وتم تخفيض رأسمال المشروع بعد أن كان 318 مليون دينار إلى 230 مليون دينار، وتم فتح المزاد أمام الشركات المحلية والأجنبية، بعد أن كانت المشاركة في المزاد محصورة على الشركات المحلية فقط في السابق.

ويعتبر هذا المشروع من المشاريع المهمة التي ستساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني نسبيا، خاصة بعدما قامت الحكومة بتعديل شروط المزايدة، ولكن المأمول حاليا هو الإسراع في طرح باقي شركات خطة التنمية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت لعزوف القطاع الخاص عن المشاركة في المزايدة على مشروع شركة مستشفيات الضمان الصحي، ومن الضروري أن يتم طرح هذه الشركات بنظام الـB.O.T بعد التعديلات المأمولة على القانون، وأهمها زيادة فترة الاستثمار إلى ما يقرب من 50 عاما، حيث تعد مدة الاستثمار التي يتضمنها القانون حاليا غير كافية وغير جاذبة للقطاع الخاص، إضافة إلى تقليل هيمنة الحكومة على هذه الشركات وإعطاءها حرية العمل بموجب مبادئ القطاع الخاص من أجل إفساح المجال لها لكي تؤدي دورها المنشود في تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره.

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد أنهت مؤشراته الثلاثة تعاملات الأسبوع مسجلة خسائر متباينة، وذلك في ظل عمليات البيع التي نفذت على العديد من الأسهم القيادية والصغيرة، ولاسيما في قطاعات البنوك والعقار والخدمات المالية، حيث جاء ذلك وسط تذبذب مؤشرات السوق على وقع استمرار سيطرة النهج المضاربي على مجمل أداء السوق. وقد سجل السوق خسائره بالتزامن مع انخفاض مؤشرات التداول خلال أغلب جلسات الأسبوع، حيث تراجع كل من كمية وقيمة التداول في إحدى الجلسات لأدنى مستوى لهما منذ شهر يناير الماضي، وهو الأمر الذي تزامن مع دخول شهر رمضان المبارك، والذي عادة ما تنخفض معدلات التداول خلاله، نظرا لقصر فترة التداول.

وعلى الرغم من أن اللون الأحمر كان هو السائد خلال الأسبوع الماضي، إلا أن السوق قد تمكن من تحقيق إغلاقات خضراء في بعض الجلسات، حيث نشطت بعض عمليات الشراء الانتقائية على عدد من الأسهم القيادية والصغيرة، خاصة تلك التي شهدت انخفاضات متتالية خلال فترة التصحيح الفني التي شهدها السوق في الفترة الماضية. من جهة أخرى، من المنتظر أن يتم الإعلان في الأسابيع القادمة عن نتائج الشركات المدرجة في السوق عن فترة الستة أشهر الأولى من العام المالي الجاري، والتي من المتوقع أن تحمل مؤشرات إيجابية تساهم في تحسن أداء السوق في المرحلة المقبلة.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.882.32 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 1.01 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 0.46 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 453.54 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.050.72 نقطة، بخسارة نسبتها 0.66 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 27.18 في المئة ليصل إلى 25.99 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 38.21 في المئة، ليبلغ 252.36 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت عشرة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما نما مؤشري القطاعين الباقيين. وجاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث أقفل مؤشره عند 1.079.22 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 3.47 في المئة. تبعه قطاع العقار في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 2.12 في المئة بعد أن أغلق عند 1.485.36 نقطة. في حين شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره متراجعاً بنسبة 1.81 في المئة عند مستوى 877.27 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي أغلق مؤشره عند 1.138.22 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.08 في المئة.

من جهة أخرى، أقفل مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية عند 1.222.26 نقطة مسجلا نموا بلغت نسبته 2.84 في المئة، وجاء بعده قطاع التأمين الذي زاد مؤشره بنسبة بلغت 0.06 في المئة مقفلا عند 1.176.49 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 542.667 مليون سهم شكلت 43.01 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول 529.17 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 41.94 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 3.58 في المئة بعد أن وصل إلى 45.19 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع العقار المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 41.62 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 54.08 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.44 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 36.96 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 17.01 مليون د.ك. شكلت 13.09 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

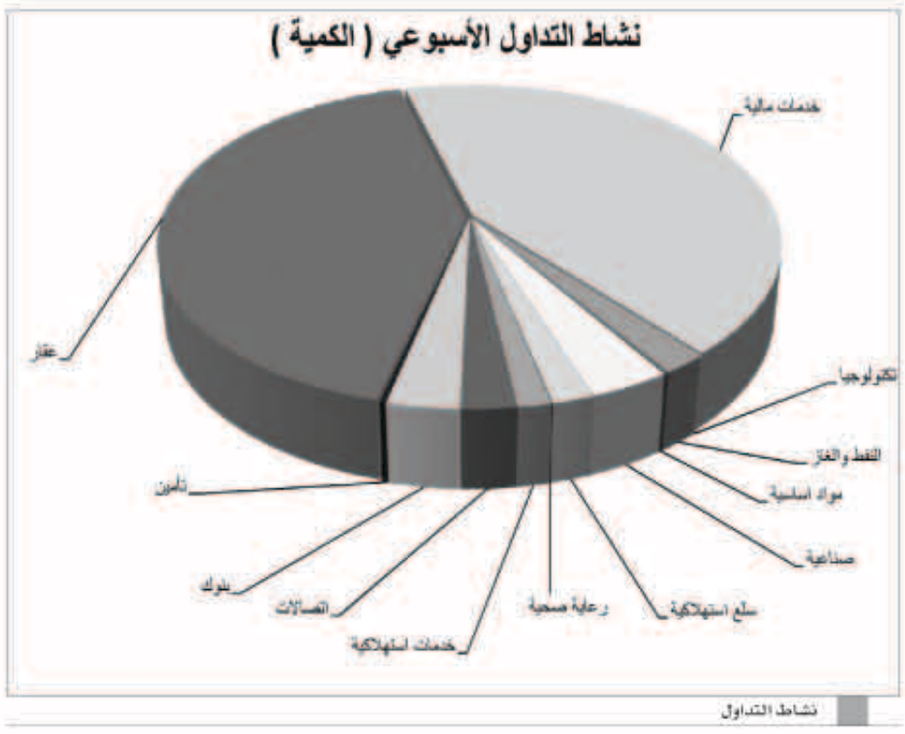

نشاط التداول

نسبة التداول

- سجلت عشرة قطاعات تراجعاً في مؤشر شرائها بنهاية الأسبوع
- قطاعات الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول

«زين السعودية» تبرم اتفاقية إدارة وتشغيل مركز عمليات الشبكة مع شركة «هواوي»

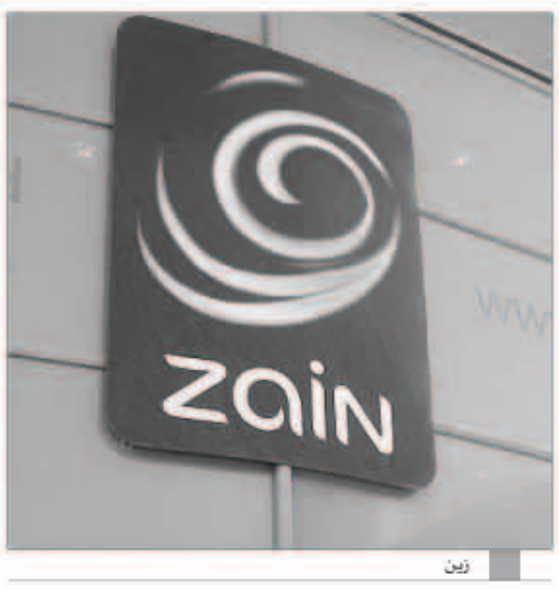

زين

وقعت زين السعودية اتفاقية جديدة مع شركة هواوي لتكون المورد الوحيد لحلول مركز عمليات الشبكة التابع لزين والذي يتولى مسؤولية مراقبة كافة أمور الحركة التي تتم على الشبكة والمساعدة في ضمان عدم وجود أية مشاكل قد تؤثر على المشتركين.

وأوضح سعود البواردي الرئيس التنفيذي للعمليات في «زين السعودية»، أن اختيار الشركة لـ«هواوي» جاء استنادا للقدرات التي تتمتع بها في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنهجيتها الموجهة لصالح المشتركين والمبنية على إدارة خبرات المشتركين. وفي تعليقه على الاتفاقية، ذكر «جيمس وو» الرئيس التنفيذي لشركة «هواوي» في السعودية، أن «هواوي» قد تشاركت مع زين طوال السنوات الثلاث الماضية وتقوم «هواوي» حاليا بالتركيز على ضمان أن عمليات الشبكة موجهة نحو تحقيق رضا المشتركين من أجل زيادة إيرادات زين والتقليل من المصاريف التشغيلية. وعن بنود الاتفاقية ستقوم هواوي بتحمل مسؤولية إدارة وتشغيل مركز عمليات الشبكة في زين، إذ قامت بتوحيد كافة الخدمات والتقنيات القائمة والبدء في رصد حركة الشبكة منذ الأول من مايو الماضي، وهذا يشمل مراقبة أداء الخدمات طوال الساعة، لتعزيز مستوى الجودة المقدمة للمشتركين، وتصل مدة الاتفاقية المبرمة بين الطرفين الى ثلاث سنوات، ولم تذكر الشركة تفاصيل أخرى عنها.

نفط الهلال: تذبذب أسعار الوقود يضغط على نتائج أداء قطاع النقل الجوي

قال تقرير نفط الهلال بات من المؤكد أن الأنشطة المالية والاقتصادية والخدمية لدى دول المنطقة تسير بتسارع اكبر من قدرة القطاعات اللوجستية على مجاراتها، وفيما يبدو أن لاستحواذ المنطقة على موقع مؤثر في التجارة العالمية والاستحواذ على مواقع إنتاج النفط والغاز قد فرض نفسه على كافة الأطراف من خلال الدخول في المزيد من التعاقدات والصفقات مع دول المنطقة التي تتمتع بفوائض مالية تحتاجها الشركات الاستثمارية العالمية، ومن الواضح أيضا أن الأنشطة التجارية والسياحية والعمرانية قد انعكست على حجم ونوع التطور الحاصل على حركة قطاع النقل الجوي لدول المنطقة، حيث يتوقع أن تنمو حركة الطيران في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 5.5 في المئة مع نهاية العام 2013، نظرا لاحتلال المنطقة على المرتبة الخامسة عالميا من حيث سياحة الترفيه وسياحة الأعمال، وتنمو حركة الطيران والنقل الجوي لدى دول المنطقة بنسب اعلى من نموها لدى الدول الصناعية والمتقدمة على مستوى العالم، نتيجة التسارع الكبير الذي تشهده قطاعاتها الإنتاجية والخدمية وارتفاع دخل الفرد، الأمر الذي يدفع باتجاه نمو الطلب على قطاع النقل والمواصلات بين دول العالم.

وأضاف التقرير تشير كافة المؤشرات إلى حدوث نمو على حجم المستهلك من وقود الطائرات على المستوى العالمي، ويتوقع أن يصل نمو الطلب إلى 8 في المئة سنويا خلال الأعوام القادمة، ومن شأن هذا الارتفاع أن يضيف المزيد من الضغوط والتقلبات على أسعار وقود الطائرات وعلى حجم الوقود اللازم لتلبية الطلب، وتشير حركة أسواق الطاقة إلى أن أسعار وقود الطائرات قد ارتفعت بنسبة تزيد عن 6 في المئة منذ بداية العام الحالي، لتصل إلى ما يقارب 117 دولاراً للبرميل، كما تشير البيانات الصادرة عن «اياتا» أن تكاليف وقود الطائرات قد نمت بنحو 3 مليارات دولار لتصل إلى 208 مليارات دولار، وتراوحت تقديرات وبيانات «اياتا» إلى أن متوسط سعر البرميل سيدور حول 124 دولار واقل، الأمر الذي سينعكس إيجابا على قدرة شركات الطيران على تحسين هوامش أرباحها حتى نهاية العام الحالي لتصل إلى ما يقارب 12.7 مليار دولار، يذكر هنا أن تكاليف وقود الطائرات يستحوذ على نسب متزايدة من إجمالي التكاليف التشغيلية وقد تصل في أحيان كثيرة إلى 35 في المئة.

وتابع في تطور جديد يعتزم الاتحاد الأوروبي فرض رسوم إضافية على وقود الطائرات المستورد من منطقة الشرق الأوسط بنسبة ستصل إلى 4.7 في المئة العام القادم، الأمر الذي سينعكس سلبا على نتائج أدائها، يضاف على ما تعانيه من تباطؤ في النمو وتراجع حجم أعمالها وتعثرها، في حين يظهر أن للقرارات تأثيرات جانبية أخرى تتعلق كون الرسوم الجديدة ذات تأثير كبير على أسعار وقود الطائرات في أوروبا وعلى المصافي، في الوقت الذي يبلغ فيه حجم الطلب الأوروبي على وقود الطائرات 1.2 مليون برميل يوميا بحسب إحصاءات نهاية العام 2012، وتمثل منطقة الشرق الأوسط الجزء الأكبر منه.

- الاتحاد الأوروبي يعتزم فرض رسوماً إضافية على وقود الطائرات المستورد

وتسعى شركات الطيران وبشكل دائم للبحث عن آليات ووسائل تمكنها من خفض فاتورة الوقود من خلال الدخول في تعاقدات طويلة الأمد تساهم في استقرار تكاليفها خلال تلك الفترة، فيما تعمد العديد من الشركات إلى فرض رسوم وقود يتحملها المسافرين، وتلجأ الشركات الأكثر كفاءة على الاتجاه نحو إجراء تعديلات من خلال تحسين الكفاءة لديها وإعادة الهيكلة في أحيان أخرى لمواجهة الظروف الصعبة التي يفرضها ارتفاع أسعار الوقود بشكل دائم واستمرار ضعف الإقتصاد العالمي، ونظرا لتشابك العلاقة بين حركة النقل الجوي وتطور اقتصاديات المنطقة، فلا بد من البحث في إطار عام يضمن استقرار أسعار وقود الطائرات للشركات المحلية، ويضمن لها المنافسة على مستوى العالم، ويرفع من هوامش أرباحها، لما لذلك من تأثيرات ايجابية على شركات الطيران نفسها والاقتصاديات المحلية والمستخدم النهائي لخدمات النقل الجوي.

في السحب الثاني لبطاقة «بيتك- نادي الواحة»

«بيتك» و«الواحة» يعلنان الفائزين بتذكرتي سفر ذهابا وإيابا إلى دبي

كارت نادي الواحة

فاز كل من محمد احمد النصف، وسمير فهد المراغي في السحب الثاني لبطاقة «بيتك-نادي الواحة» ذات العلامة التجارية المشتركة بتذكرتي سفر «كويت-دبي-كويت» لكل منهما، على هامش الحملة التشجيعية لاستخدام بطاقة «بيتك - نادي الواحة» في مشترياتهم محليا وخارجيا ودخولهم السحب، وجرى تسليم الجوائز في مقر نادي الواحة بحضور مدير نادي الواحة ناصر الحربي، وزيد الخطيب وزهير حسين من إدارة البطاقات المصرفية في «بيتك».

ويأتي هذا العرض الخاص ببطاقة «بيتك - نادي الواحة» الذي أطلقه بيت التمويل الكويتي «بيتك» بالتعاون مع نادي الواحة في الخطوط الجوية الكويتية، تعزيزا للقيمة المضافة للبطاقات، وخدمة لحركة السوق بما في ذلك تنشيط المبيعات وتسهيل عمليات الشراء.

وتمنح العروض الحصرية المقدمة لعملاء النادي من حملة هذه البطاقة والتي تمكنهم من استبدال أميال الواحة بتذاكر سفر مجانية أو ترقيات لدرجة السفر، الفرصة لرابحين شهريا لربح تذكرتي سفر «كويت دبي - كويت» مقابل كل عملية شراء بقيمة 10 دنانير.

وتتمتع بطاقة «بيتك-نادي الواحة» بميزات عديدة، إذ إنه بإمكان صاحب البطاقة الحصول على خصومات تصل إلى 50 في المئة في 500 متجر، وهي مقبولة لدى أكثر من 10 ملايين تاجر وجهاز سحب حول العالم، وتتمتع بخدمة 3D secure الأمنة عند الدفع عبر الإنترنت، وخدمة الرسائل القصيرة للمشتريات الخارجية التي تتجاوز 15 دينارا.

وتتيح البطاقة لحاملها الحصول على جميع العروض الترويجية الحالية من «ماستركارد»، والدخول والتمتع بخدمات قاعات الاستقبال في عدد من المطارات الدولية مرتين سنويا مجانا.

وبمجرد تفعيل هذه البطاقة سيمنح العميل 1600 ميل مجانا، وميلين مقابل كل عملية شراء بقيمة دينار محليا، و3 أميال مقابل كل عملية شراء بقيمة دينار خارج الكويت، مع إمكانية استبدال هذه الأميال في ما بعد لشراء تذاكر أو ترقية درجة السفر على متن الخطوط الجوية الكويتية.

ويقوم نظام المتابعة في «بيتك» بتسجيل الأميال التي يكتسبها العميل عند كل عملية شراء، وسيحصل على النقاط عند دخوله إلى حساب عضوية نادي الواحة، ولا يشترط للحصول على البطاقة أي تاريخ ائتماني، وليست هناك أي قيود بناء على الراتب أو رصيد الحساب، فضلا عن إمكانية إصدارها لغير العملاء.